الأمم المتحدة S/PV.9552

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9552

الثلاثاء، 20 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيز – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد جانغ جون/السيد سون تشي تشيانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-04550 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وتونس وقطر ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/173، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الجزائر.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تقديري لجهودكم، سيدتي الرئيسة، في عقد هذه الجلسة للتداول بشأن مشروع القرار S/2024/173 والبت فيه.

إن مشروع القرار قيد النظر تتويج لمناقشات مستفيضة بين أعضاء مجلس الأمن. والمجلس، بصفته الوصي الرئيسي على السلام والأمن الدوليين، لا يسعه أن يظل مكتوف الأيدي في مواجهة النداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار في غزة. وبتقديمنا هذا النص، نعتزم تمكين المجلس من الوفاء بولايته وحماية الأرواح، بدءا بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وقد أُتيح وقت كاف لأعضاء المجلس للتداول بشأن فحوى النص. وانطوى نهجنا على النظر بدقة في المقترحات والتعديلات التي تلقيناها، مما أسفر عما نعتقد أنه نص متوازن يمكن أن يحظى بتأييد واسع النطاق.

ويشدد مشروع القرار على العناصر الرئيسية، بما في ذلك: أولا، وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية؛ وثانيا، إيصال المعونة بلا عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة؛ وثالثا، رفض التهجير القسري للفلسطينيين؛ ورابعا، الامتثال للتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية؛ وخامسا وأخيرا، يتحتم على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وسمعنا طوال العملية نداءات لإتاحة الوقت لمسار مواز حفاظا على فرص نجاحه، مع الإعراب عن شواغل مفادها أن أي إجراء يتخذه المجلس من شأنه أن يعرض ذلك الجهد للخطر. ومع ذلك، لا توجد بعدُ أي بوادر أمل بشأن تحسن الحالة في غزة بعد مرور شهر تقريبا على إصدار محكمة العدل الدولية أوامرها. ونرى أن الصمت ليس خيارا صالحا. لقد حان وقت العمل ووقت الحقيقة.

ويتحمل أعضاء مجلس الأمن مسؤولية التصويت مؤيدين لاتخاذ إجراءات تصون السلام والأمن الدوليين. ويتخذ مشروع القرار موقفا مؤيدا للحقيقة والإنسانية ويقف ضد دعاة القتل والكراهية. وسيكون التصويت تأييدا له دليل على تأييد حق الفلسطينيين في الحياة. وعلى العكس من ذلك، فإن التصويت ضده يعني ضمنا تأييد ما يتعرضون له من عنف وحشي وعقاب جماعي. والتصويت تأييدا للمشروع يجلب الأمل لمئات الآلاف من الأطفال في العودة إلى المدرسة والتمتع بحقهم في التعليم. وعلى العكس من ذلك، فإن التصويت ضد مشروع القرار هو تصويت لصالح القضاء على أحلامهم في حياة أفضل. ويعني التصويت لصالح مشروع القرار التضامن مع حقوق المرأة الفلسطينية، في حين أن معارضته تعني قبول الممارسات المهينة التي تحط من كرامتها. وعلاوة على ذلك، فإن تأييد مشروع القرار يعني تأييد حق الفلسطينيين في الغذاء، في حين أن رفضه يشكل موافقة على استخدام التجويع وسيلة للحرب ضد مئات الآلاف من الفلسطينيين. والتصويت

لصالح مشروع القرار هو دفاع عن الحق في الرعاية الصحية، في حين أن التصويت ضده هو موافقة على انتهاك حرمة المستشفيات وحكم بالإعدام على الذين نجوا من الموت في البداية.

ويجب ألا يكتفي المجلس بالدعوة إلى وقف إطلاق النار، بل يجب أن يكفل التزام جميع الأطراف به التزاما ثابتا. ويجب أن يتحرك المجتمع الدولي على وجه السرعة لأن قيمة وقف إطلاق النار تتضاءل بمرور كل لحظة. إننا نقترب بسرعة من منعطف حرج تفقد فيه الدعوة إلى إيقاف آلة العنف أهميتها. واليوم، أصبح كل فلسطيني هدفا للقتل والتصفية والإبادة الجماعية. وينبغي أن نتساءل جميعا عن عدد الأرواح البريئة التي يجب التضحية بها قبل أن يرى المجلس أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار أمر ضروري. إن الفلسطينيين وحياتهم مهمة لنا، وأتمنى أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لكل عضو في مجلس الأمن. ويجب على كل واحد منا أين يحدد موقفه في هذا الفصل المأساوي من التاريخ.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): على مدى شهور، عملت الولايات المتحدة بلا كلل على تحقيق هدف ينبغي أن نتطلع إليه جميعا، وهو التوصل إلى حل مستدام للنزاع في غزة حتى يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش جنبا إلى جنب والتمتع بقدر متساو من الأمن والكرامة والحرية. ولبناء هذا المستقبل، تعمل الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى صفقة بشأن الرهائن بين إسرائيل وحماس، وذلك بالتعاون مع مصر وقطر. ومن شأن صفقة الرهائن هذه أن تتيح لغزة أن تنعم بفترة هدوء على نحو فوري ومستدام لمدة ستة أسابيع على الأقل، ثم يمكننا أن نخصص الوقت اللازم لبناء سلام أكثر ديمومة. وأجرى الرئيس بايدن العديد من المكالمات في الأيام الأخيرة مع رئيس الوزراء نتنياهو، وكذلك مع قادة مصر وقطر، للمضي بهذه الصفقة قدما. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك ثغرات، فإن العناصر الرئيسية مطروحة على الطاولة بحيث إذا أمكن التوصل إلى ترتيب، فإنها ستساعد في تهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال القتالية، وهو ما أعلم أننا جميعا نود أن نراه.

ونود بالطبع إبرام الصفقة في أقرب وقت ممكن، كما تُظهر جهودنا المضنية. ولكن العمل الدبلوماسي الصعب يستغرق في بعض الأحيان وقتا أطول مما قد يرغب فيه أي منا. صدقوني، إنني أفهم رغبة المجلس في أن يتحرك على وجه الاستعجال وفي أن يشكل الوضع بصورة إيجابية تمشيا مع ولاية مجلس الأمن. ولكن لا يمكن أن تعمينا تلك الرغبة عن حقيقة الحالة على أرض الواقع. ولا يمكن أن تأتي على حساب تقويض المسار الوحيد – واسمحوا لي أن أكرر الوحيد – المتاح نحو تحقيق سلام أطول ودائم. ولهذا السبب، تسمعونني جميعا أقول مرارا وتكرارا إن أي إجراء يتخذه المجلس الآن ينبغي أن يساعد، لا أن يعوق، تلك المفاوضات الحساسة والمستمرة.

ونعتقد أن مشروع القرار المطروح الآن (S/2024/173) سيؤثر في الواقع سلبا على تلك المفاوضات. والمطالبة بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غياب اتفاق يلزم حماس بأن تطلق حماس سراح الرهائن لن تحقق سلاما دائما. وبدلا من ذلك، فإنها يمكن أن تطيل أمد القتالَ بين حماس وإسرائيل وتطيل فترة احتجاز الرهائن، وهي تجربة وصفها رهائن سابقون بأنها جحيم، وأن تطيل الأزمة الإنسانية الرهيبة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة. لا أحد منا يريد ذلك. ومن ثم، أكرر الإعراب عن اعتقاد الولايات المتحدة بأن الوقت ليس مناسبا الآن لمشروع القرار المذكور، في الوقت الذي تنخرط فيه أطراف عديدة في مفاوضات حساسة، لأنه يعرض تلك الجهود للخطر.

وقد أعربتُ عن شواغلنا علانية وسرا خلال الأسابيع العديدة الماضية. وقدمنا جولات عديدة من التعديلات. وتم تجاهلها جميعا. ومن ثم، لذلك السبب، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار بديل كان سيفعل ما لا يفعله النص المعروض علينا: الضغط على حماس لقبول صفقة الرهائن المطروحة على الطاولة والمساعدة في تأمين هدنة تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إليها أمس الحاجة.

ومرة أخرى، هناك الكثير الذي نتفق عليه جميعا، ومشروع القرار البديل الذي قدمته الولايات المتحدة متجذر في تلك النقاط المشتركة

التي نؤمن بها. فبادئ ذي بدء، وتماشيا مع تعليقات الرئيس بايدن الأسبوع الماضي، يدعو نصنا إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في غزة، في أقرب وقت ممكن عمليا، على أساس صيغة إطلاق سراح جميع الرهائن. وفي آخر مرة راجعت فيها، لا أحد هنا يعارض ذلك. وتوافق أغلبية من بيننا كذلك على أن الوقت قد حان لكي يدين المجلس حماس. إننا نعرف ذلك لأن الأعضاء قدموا تلك التعليقات إلى روسيا بشأن مشروعها لبيان من رئيس مجلس الأمن، وإلى الجزائر بشأن مشروع قرارها – وهي ردود فعل تم تجاهلها على نحو لا يمكن تفسيره. ولو أن مشروع قرار الولايات المتحدة اعتمد، كان سيمكنه أن يكون أول مشروع قرار يدين حماس على الهجمات البغيضة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك العنف الجنسي الموثق في ذلك اليوم. ويبين نص الولايات المتحدة بجلاء أن لا مكان لحماس في حكم غزة المستقبلي، كما إن حماس لا تمثل كرامة الشعب الفلسطيني أو تقرير مصيره، وأعتقد مرة أخرى أنها كل الأشياء التي نتفق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ينص مشروع قرارنا على أنه لا يمكن تقليص الأراضي في قطاع غزة ويرفض، كما فعلنا من قبل في القرار 2720 (2023)، أي تشريد قسري للمدنيين في غزة. كما يسلط الضوء على الشواغل التي تساور العديد من أعضاء المجلس فيما يتعلق بمصير المدنيين في رفح، موضحا أنه في ظل الظروف الراهنة، ينبغي ألا يشن هجوم بري كبير على رفح.

وهذا، كما ادعى بعض الأعضاء، ليس جهدا أمريكيا للتغطية على توغل بري وشيك. إنما هو بيان مخلص عن قلقنا إزاء 1.5 مليون مدني لجأوا إلى رفح. فيجب حماية المدنيين وتمكينهم من الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وفي ذلك الصدد، يحدد نصنا مسارا لتنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، بما في ذلك الأحكام التي تدعو إلى توسيع نطاق المعونة بنجاح. كما أنه يوضح ويعزز ولاية كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، سيغريد كاغ، التي أعلم أننا جميعا نؤيد خطتها. وكما حدث في القرارات السابقة، فإنه يشدد على حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، ويدعو إلى رفع جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية وفتح ممرات إنسانية إضافية وإبقاء المعابر الحدودية الحالية مفتوحة. ويهدف مشروع قرارنا أيضا إلى دعم جهود الأمين العام للتحقيق مع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين شاركوا مباشرة في 7 تشرين الأول/أكتوبر ويدعم عمل فريق الاستعراض المستقل، بقيادة كاثرين كولونا، الذي يركز على ضمان حياد الوكالة. إن تلك الخطوات وغيرها ضرورية لاستعادة ثقة المانحين. وأخيرا، وكما هو الحال دائما، يعيد مشروع القرار تأكيد التزامنا الثابت برؤية حل الدولتين، حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في ظل سلطة فلسطينية مجددة ومنشطة.

ويعكس مشروع قرار الولايات المتحدة الأفكار العديدة التي تم تشاطرها خلال الشهر الماضي ولكنها لا تنعكس في النص المعروض علينا اليوم. ونعتقد أنه سيدعم المفاوضات الجارية ويرسي الأساس لسلام مستدام في المنطقة. ولكن، بالإضافة إلى فعل الصواب بشأن ما الذي يرد في النص، نعلم كذلك أنه من الأهمية بمكان فعل الصواب بشأن الكيفية والتوقيت كذلك. وسنعمل بجدية في التفاوض على هذا النص ونعتزم في الواقع أن نتيح وقتا للجميع للتعليق، بدلا من فرض موعد نهائي تعسفي للتصويت.

إننا نمر بلحظة محورية وحرجة: حرجة بالنسبة للرهائن، الذين ظلوا أسرى منذ ما يقرب من 20 أسبوعا في غزة، وحرجة بالنسبة لأسرهم، المتحرقين إلى لم شملهم مع ذويهم؛ وحرجة بالنسبة للفلسطينيين الذين دمرت منازلهم وعائلاتهم والذين يتساءلون الآن أين سيحصلون على وجبتهم التالية؛ وحرجة بالنسبة للإسرائيليين، الذين لا يزال العديد منهم مشردين أو يواجهون وابلا من النيران الصاروخية؛ وحرجة بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يتعرضون لخطر متزايد من عنف المستوطنين المتطرفين؛ وحرجة بالنسبة للعاملين في مجال العمل الإنساني والصحفيين، الذين يعرضون حياتهم للخطر كل يوم لأداء أعمالهم؛ وحرجة لكل من يريد بفارغ الصبر أن يرى سلاما مستداما في المنطقة. وأعتقد أن ذلك يشمل كل شخص في هذه القاعة.

لذلك لنلتزم بالقيام بذلك بالطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب حتى نتمكن من تهيئة الظروف المناسبة لمستقبل أكثر أمانا وسلاما.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): خلال الأشهر الخمسة الماضية، أُطلق العنان للعنف غير المسبوق في غزة، الذي تجاوز حجمه أي نزاع تواجهه البشرية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد وصل عدد القتلى المدنيين إلى عتبة الـ 000 30 المروعة، لوم يتم إحصاء جميع الضحايا. وخلال كل ذلك الوقت، لم يتمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع قرار بالغ الأهمية يطالب بوقف فوري لإطلاق النار. وأود أن أذكر أنه في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما قدمت روسيا مشروع القرار الأول (S/2023/772) الذي يدعو إلى اتخاذ هذا الإجراء، كان عدد القتلى الفلسطينيين 000 1 تقريبا. وفي ذلك الوقت، اختارت الوفود الغربية في المجلس الامتناع عن التصويت بشكل جماعي حتى لا تتعرض لغضب واشنطن.

وليس من قبيل المبالغة القول أن عدد القتلى في الآونة الأخيرة الذي تجاوز 000 28 كان ثمن ذلك العجز الأولي المشين عن اتخاذ إجراء، وهو عدم مسؤولية جماعية للوفود الغربية في مجلس الأمن، التي يفوق تضامنها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي أي إعلانات وطنية شماء بشأن التزامها بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والعاملين في مجال العمل الإنساني. ومنذ ذلك الحين، مارست الولايات المتحدة حق النقض ثلاث مرات لمنع المجلس من اعتماد مشروع قرار يطالب بوقف إطلاق النار. وفي كل مرة، ظللنا نسمع نفس النداءات المنافقة من الوفد الأمريكي للانتظار لفترة أطول قليلا ومنح وقت لما يفترض أنه دبلوماسيتهم الثنائية الفعالة على الأرض. غير أنها لم تؤد إلى أي نتائج. وكان من المستحيل أن تتحقق النتائج لأن هدف واشنطن النهائي ليس السلام في الشرق الأوسط أو حماية المدنيين، بل تأمين مصالحها الجيوسياسية، التي تتطلب التغطية على أقرب حليف لها في الشرق الأوسط بأي ثمن. ولذلك السبب وبعد أن دفعت، في القرار 2720 (2023)، بترخيص حقيقي لإسرائيل بقتل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بذريعة تهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية، كما حذرنا، تواصل الولايات المتحدة التغطية على سلطات القدس الغربية وتحافظ على إفلاتها من العقاب على العديد من الجرائم المرتكبة ضد أهالي غزة على الصعيد الدولي.

وقد اقترح وفد الجزائر، باسم مجموعة الدول العربية، مشروع قرار قوي ومتوازن (S/2024/173) يركز على وقف إطلاق نار طال انتظاره. وقد نظم زملاؤنا الجزائريون عملية التفاوض بحسن نية، وتشاوروا مع جميع الوفود وحاولوا أخذ تعليقاتهم في الاعتبار إلى أقصى حد ممكن. ونود أن نشيد إشادة خاصة بالروح المهنية لفريق التفاوض الجزائري. بيد أن وفد الولايات المتحدة وجه هذه المرة، منذ البداية، إنذارا نهائيا طالب بوقف العمل بشأن الوثيقة. وأكد زملاؤنا الأمريكيون أن مشروع القرار الذي اقترحته الجزائر خطير لأنه قد يتعارض مع الدبلوماسية التي تتسم بالكياسة على أرض الواقع، وقد استمعنا للتو إلى نفس الشيء مرة أخرى في هذه القاعة. وأحث الجميع على النظر في تلك الحجة المغرضة. إن واشنطن تقول فعليا إن مجلس الأمن يقف في طريق خططها وتطالب المجلس بعدم التدخل فيها. بالأمس قالت زميلتي الأمريكية علنا إنها ستصوت ضد مشروع القرار الجزائري.

مرة تلو الأخرى، أظهرت الولايات المتحدة تجاهلا تاما للمؤسسات الدولية والدبلوماسية المتعددة الأطراف والقانون الدولي. واليوم فإن سلطة مجلس الأمن أصبحت أساسا على المحك. نحن ندعو أعضاء المجلس إلى إظهار التضامن لمواجهة الإجراءات التعسفية من جانب واشنطن، التي هي على استعداد لتقديم أي تضحية في أي منطقة من أجل تحقيق طموحاتها الجيوسياسية. إن حكومة الولايات المتحدة لا تهتم بأرواح سكان غزة ولا بآراء شعبها، الذي أصبح يعبر بشكل متزايد عن تأييده للشعب الفلسطيني. وآمل أن يظل أعضاء المجلس الآخرون على استعداد للاستماع، إن لم يكن إلى صوت الضمير، فإلى الرأي العام على الأقل. لن يغفر الرأي العام للأمم المتحدة تقاعسها بعد الآن.

إن الحالة في الجزء الجنوبي من قطاع غزة حول مدينة رفح بالغة الخطورة في سياق الخطط العسكرية الإسرائيلية. ومن شأن تنفيذها أن يؤدي إلى اتساع مفجع لنطاق الكارثة الإنسانية، ورفح في بؤرتها،

بالنظر إلى أن مليونا من سكان قطاع غزة قد فروا من الأعمال العدائية إلى تلك المدينة على الحدود مع مصر. يجب القيام بكل ما هو ممكن لضمان عدم حدوث ذلك. إن مهمتنا المشتركة هي وضع حد لإراقة الدماء في أقرب وقت ممكن وتوفير الظروف لإنشاء قنوات موثوقة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الناس في هذا الجيب. ونحث أعضاء المجلس على التصويت لصالح مشروع القرار الجزائري.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 13 صوتا مؤيدا، مقابل صوت واحد معارض، وامتناع عضو واحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): خلال الأسابيع القليلة الماضية، أوضحنا بما لا يدع مجالا للشك أن مشروع القرار الذي صوت عليه مجلس الأمن من فوره (S/2024/173) لن يحقق هدف السلام المستدام، بل يمكن في الواقع أن يتعارض معه. إن الشروع في التصويت اليوم كان مجرد تمني وغير مسؤول. وفي حين أنه لا يمكننا بالتالي تأييد مشروع قرار من شأنه أن يعرض المفاوضات الدقيقة للخطر، فإننا نتطلع إلى المشاركة في نص نعتقد أنه سيعالج الكثير من الشواغل التي نتشاطرها جميعا – نص يمكن وينبغي أن يعتمده المجلس لكي نتمكن من التوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، على أساس صيغة يتم بموجبها إطلاق سراح جميع الرهائن.

إن وقف إطلاق النار المؤقت أمر بالغ الأهمية لإيصال المساعدات إلى أيدي المدنيين الفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن نتطلع إلى نص يمكننا أخيرا من إدانة حماس على هجماتها المروعة التي شنتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أشعلت هذا الصراع، وتمكين كبيرة المنسقين كاغ والأمم المتحدة، لأن نجاحها هو نجاح لهذه المنظمة، ولأن هناك حاجة ماسة إليه لضمان حصول المدنيين على المعونة التي يحتاجون إليها بمزيد من الكفاءة والفعالية، وحصولهم على الكثير منها – انتهى. نحن بحاجة إليه لضمان أن نتمكن في نهاية المطاف من العمل معا للمساعدة على إيجاد مستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون في دولتين خاصة بهما، جنبا إلى جنب، في سلام. ونحن ملتزمون بالمشاركة البناءة لتحقيق تلك الغاية في مشروع قرارنا مع جميع أعضاء المجلس في الأيام المقبلة، وسنواصل المشاركة بلا كلل في الدبلوماسية المباشرة والمفاوضات على أرض الواقع.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد صوتت الصين مؤيدة مشروع القرار S/2024/173، ونحن نشعر باستياء وخيبة أمل شديدتين لأن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض ضده. لقد قدمت الجزائر مشروع القرار باسم الدول العربية، مطالبا بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، والإفراج الفوري عن جميع الرهائن، وضمان وصول المساعدة الإنسانية، ورفض التشريد القسري. وهذا أمر تتطلبه على وجه الاستعجال الحالة على أرض الواقع، ويستند أيضا إلى الحد الأدنى من المتطلبات الإنسانية. وهو يستحق دعم جميع أعضاء

مجلس الأمن. لقد أبدت الجزائر موقفا عقلانيا وصادقا ومنفتحا وأجرت مشاورات مطولة ومستفيضة مع جميع الأطراف بشأن مشروع القرار. كما أنها أخذت في الاعتبار العديد من الأفكار البناءة الرامية إلى جعل النص أكثر توازنا.

وتبين نتيجة تصويت اليوم بوضوح أنه فيما يتعلق بمسألة وقف إطلاق النار لوقف القتال في غزة، فإن الأمر لا يتعلق بافتقار مجلس الأمن لتوافق ساحق في الآراء، بل بأن ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض قد عاقت ذلك التوافق في الآراء. إن حق النقض الأمريكي يبعث برسالة خاطئة ويجعل الوضع في غزة أكثر خطورة. في غضون ذلك، وبينما يجري استخدام حق النقض ضد مشروع القرار، لا يزال الأبرياء في غزة يقتلون في القتال ويصارعون على شفا الموت. وادعاء الولايات المتحدة بأن مشروع القرار سيتعارض مع الجهود الدبلوماسية الجارية هو ادعاء لا يمكن الدفاع عنه على الإطلاق. وبالنظر إلى الحالة على أرض الواقع، فإن استمرار تجنب وقف فوري لإطلاق النار من دون تحرك يرقى إلى إعطاء الضوء الأخضر لاستمرار المذابح. وبينما يستخدم حق النقض ضد مشروع القرار، تستمر تداعيات الصراع في زعزعة استقرار الشرق الأوسط بأسره، مما يزيد من خطر نشوب حرب أوسع نطاقا. إن إخماد نيران الحرب في غزة هو وحده الذي سيحول دون اجتياح نيران الجحيم للمنطقة بأسرها.

يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة لوقف المذبحة في الشرق الأوسط. وبينما يجري استخدام حق النقض ضد مشروع القرار، يجري الدوس على أساسيات القانون الدولي وتآكل الأساس الذي يقوم عليه النظام المتعدد الأطراف. لقد وجه الأمين العام بالفعل رسالة إلى المجلس محتجا بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، وأصدرت محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة. ويجب على المجلس أن يرد بقوة على ما يرتكب من انتهاكات خطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في الصراع في غزة وأن يدعم سلطة سيادة القانون الدولي.

يجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء للضغط من أجل وقف إطلاق النار. لا ينبغي أن يكون ذلك موضوعا للمناقشة. بل هو التزام أخلاقي لا يمكن للمجلس أن يتجنبه. وهي مسؤولية قانونية يجب أن يتحملها المجلس. وعلاوة على ذلك، فإنه مطلب سياسي يجب أن يفي به المجلس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

ولا يمكن لحق النقض أن يُسكت الدعوة القوية إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يوقف جهوده الرامية إلى إقامة العدل والوفاء بمسؤولياته لمجرد استخدام حق النقض.

وتحثّ الصين إسرائيل على الاستجابة لنداء المجتمع الدولي، والتخلي عن خطتها لشن هجوم على رفح، ووقف عقابها الجماعي لشعب فلسطين. ونتوقع من البلدان ذات النفوذ الكبير أن تبني أعمالها بدرجة أقل على الحسابات السياسية، وأن تكون محايدة ومسؤولة حقاً، وأن تتخذ الخيار الصحيح في الضغط من أجل وقف إطلاق النار في غزة.

وندعو المجتمع الدولي إلى تجميع كل الجهود الدبلوماسية لإعطاء شعب غزة فرصة للعيش، وإعطاء شعوب منطقة الشرق الأوسط بأسرها فرصة للسلام وتوفير فرصة لتحقيق العدالة.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتنا مؤيدين مشروع القرار S/2024/173 لأن قتل المدنيين في غزة يجب أن يتوقف.

إن المعاناة التي يتحملها الفلسطينيون تفوق أي شيء ينبغي أن يتعرض له إنسان. إن هجوماً برياً إسرائيلياً محتملاً في رفح سيكون له عواقب إنسانية لا يمكن تصورها. ومن شأن ذلك أن يدفعنا إلى طريق اللاعودة. ومن واجبنا أن نتفاعل قبل أن نستيقظ في كابوس. وهذا سبب اقتناعنا بأن الوقت قد حان لكي يكبح المجلس تلك الأفعال.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن سلوفينيا تدين الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن هجماتها المستمرة على إسرائيل. وما زلنا ندعو إلى الإفراج الفوري والآمن عن جميع الرهائن. إننا نشعر بألم أقاربهم وأحبائهم. ونشكر قادة مصر وقطر والولايات المتحدة على جهودهم الدؤوبة، ونأمل أن تؤدي

المفاوضات التي ييسرونها قريباً إلى إحلال السلام في غزة وإعادة الرهائن إلى ديارهم سالمين.

بيد أن المجلس مسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. ونعتقد أن كل فرد يمكنه، بل وينبغي له، أن يسهم بحل جزء خاص به من الأحجية ببذل جهود ترمي إلى إحلال السلام.

إننا نؤمن بتكامل جميع الجهود – الثنائية والإقليمية وجهود المجلس. إن دور المجلس هام ولا غنى عنه في إنهاء الأعمال العدائية، وإعادة الرهائن إلى ديارهم، وإيصال المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان، وصياغة خريطة طريق لما بعد اليوم.

وأخيراً، تقع على عاتق المجلس مسؤولية تجاه المجتمع الدولي. وقد أُعرب عن توقعاته بوضوح من خلال قرارات الجمعية العامة (القرار دإط/10-21 والقرار دإط/10-22)، بتأييد ساحق من الدول الأعضاء. وقد تجلى ذلك بوضوح من قبل المواطنين في جميع أنحاء العالم. فأصواتهم عالية وواضحة. لا بدّ من أن تتوقف الحرب. ويتعين على مجلس الأمن أن يستمع إلى أصوات اليقظة العالمية تلك وأن يستجيب لمطالبها ونداءاتها. يبدأ كل شيء بالدعوة إلى وقف إطلاق النار لإنهاء الأعمال العدائية، وإعادة الرهائن إلى ديارهم، وجلب الماء والغذاء للفلسطينيين الذين يتضورون جوعاً، وتهدئة وتصفية الأجواء فوق غزة وإسرائيل – وهي دعوة موجهة إلى كلا الجانبين، إسرائيل وحماس.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الجزائر اقترحت نصاً متوازناً، يدعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتناول جميع الانتهاكات التي يرتكبها طرفا النزاع، ويدعو إلى المساءلة عن تلك الانتهاكات. فهو يضع حماية المدنيين، بوصفها معياراً متحضراً، في صميم عملنا.

لذلك نأسف بالغ الأسف لأن المجلس لم يتمكن من اعتماد مشروع القرار، الذي أيدناه بقوة، ولكن لا يسعنا أن نستسلم. ومن مسؤوليتنا أن نواصل العمل للتوصل إلى توافق في الآراء في هذه الهيئة من أجل السلام في الشرق الأوسط.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت سويسرا مؤيدة مشروع القرار S/2024/173 وتأسف لعدم اعتماده على الرغم من التأييد الواسع جداً الذي يحظى به بين أعضاء المجلس.

وأود أن أشكر الوفد الجزائري على جهوده في بناء توافق في الآراء حول النص، الذي يدعو بصفة خاصة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين في غزة منذ أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

لقد انقضت ثلاثة أسابيع تقريباً منذ تقديم المشروع الأول للنص. وترحّب سويسرا بالمفاوضات المكثفة الجارية في المنطقة وتشدد على ضرورة إعطائها الوقت اللازم للتوصل إلى نتيجة. وفي الوقت نفسه، أكدنا على مسؤولية المجلس عن العمل، وفقاً لولايته، من أجل احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

ونأسف لعدم تضمين مشروع القرار إدانة أكثر حزماً ووضوحاً لأعمال حماس الإرهابية، على الرغم من نداءات العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك سويسرا.

بيد أن الحاجة إلى حماية المدنيين في غزة تتزايد يوماً بعد يوم. ويجب أن يظل احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، أولوية للمجلس. وبموجب اتفاقيات جنيف، يجب أن يكون إيصال المساعدة الإنسانية آمناً وسريعاً ودون عوائق. ولا يمكننا أن نسمح بترك مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين يواجهون المجاعة والأوبئة، دون ضمانات أمنية كافية لإيصال المساعدة الإنسانية لهم وحمايتهم.

وعلاوة على ذلك، تشعر سويسرا بقلق بالغ إزاء خطر قيام عملية عسكرية واسعة النطاق في رفح وما يمكن أن يترتب على ذلك من تصعيد إقليمي. لذلك كان الغرض من مشروع القرار أن يكون تدبيراً وقائياً ضد المزيد من التصعيد على أرض الواقع، ما من شأنه أن يعرض للخطر حياة جميع المدنيين، بمن فيهم الرهائن. ولهذا السبب فإن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار الإنساني في غزة تتماشى

مع التزامنا الجماعي باحترام وضمان احترام اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف.

ولا تزال سويسرا ملتزمة بالعمل الموحد من جانب المجلس في ذلك الاتجاه. ونذكر أيضاً بأن الطرفين ملزمان باحترام القرارين السابقين بشأن هذا الموضوع (القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)). ونذكر أيضاً بالطابع الإلزامي للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تتقدم فرنسا إلى الجزائر بالشكر على اقتراح مشروع القرار S/2024/173. وتأسف لعدم التمكن من اعتماده، نظراً للحالة الكارثية على أرض الواقع.

إن الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، الذي دعا إليه صراحة القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)، وكذلك مشروع القرار الذي رُفض للتو، يجب أن يتم دون مزيد من التأخير.

ومن الملح التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار يضمن في نهاية المطاف حماية جميع المدنيين وإيصال المساعدة الطارئة على نطاق واسع ودون عوائق. إن الخسائر البشرية والحالة الإنسانية في غزة لا تطاق، ويجب أن تتوقف العمليات الإسرائيلية.

ومن الملحّ إيصال كميات هائلة من المعونة الإنسانية إلى سكان غزة. ومن الضروري فتح ميناء أشدود، وهو طريق بري مباشر من الأردن وجميع نقاط العبور.

ومن غير المقبول أن المجلس لم يدن بعد الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن العنف الجنسي الذي يستخدمه أولئك الإرهابيون كسلاح حرب. تشجب فرنسا ذلك وتدعو المجلس إلى الإسراع في وضع حد لذلك الغموض الجدير باللوم.

وتكرر فرنسا تأكيد التزامها الثابت بأمن إسرائيل وتضامنها مع الشعب الإسرائيلي في أعقاب الهجمات الإرهابية.

وستظل فرنسا ملتزمة التزاماً راسخاً بالتعبئة الكاملة للمجلس بشأن جميع جوانب الأزمة: الأمنية والإنسانية والسياسية.

وتؤكد فرنسا من جديد أن حل الدولتين هو وحده الذي يمكن أن يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والشعب الإسرائيلي، فضلاً عن التطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولتهم. وينطوي ذلك على إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لرئاسة غيانا على عقد هذه الجلسة للبت في مشروع القرار المهم بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (S/2024/173). ونعرب أيضا عن خالص تقديرنا للجزائر على العمل الدؤوب الذي أدى إلى تقديم مشروع القرار الرامي إلى إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني غير المقبولة تماما والتي لا تطاق والكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة.

وموزامبيق، بتصويتها تأييدا لمشروع قرار مجلس الأمن هذا، تؤيد المجتمع الدولي بأسره في جهوده التي تدعو بأغلبية ساحقة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية في قطاع غزة. ونرى أنه من الضروري أن يمتثل الطرفان امتثالا صارما لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو بشدة إلى الامتثال التام والكامل للتدابير المؤقتة المنصوص عليها بموجب أمر محكمة العدل الدولية ضمن نطاق المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير 2024.

على مر التاريخ، كان لنا نصيبنا من التجربة المؤلمة مع الحرب والنزاع المسلح. وعلى هذا الأساس، وعلى أساس ما تمليه قوانين الحرب، تعارض موزامبيق بشدة التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، والنساء والأطفال على وجه الخصوص. وفي ذلك الصدد، نناشد بقوة التنفيذ الكامل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). وعلى نفس المنوال، تطالب موزامبيق بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الطبية لجميع الرهائن.

ونحث المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، على مواصلة العمل معا بلا كلل لتحقيق السلام والاستقرار في

المنطقة، على أساس الحل القائم على وجود دولتين لشعبي فلسطين وإسرائيل.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت جمهورية كوريا تأييدا لمشروع القرار الذي اقترحته الجزائر (S/2024/173)، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية لإنهاء معاناة المدنيين في غزة. والآن في رفح، حيث يكتظ أكثر من نصف سكان غزة، يشعر الناس بالذعر قبل وقوع الكارثة التي تلوح في الأفق والتي قد تنجم عن عملية برية واسعة النطاق. ولا يمكن لجمهورية كوريا أن تتجاهل احتمال وقوع كارثة إنسانية أخرى تؤدي إلى عدد كبير من الوفيات. ومع ذلك، فإننا نتمسك بموقفنا بأن الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر هي السبب المباشر للكارثة الحالية في غزة. ولذلك، من المؤسف أن مشروع القرار لم يتضمن إدانة واضحة وموحدة للأعمال الإرهابية الشنيعة التي ارتكبتها حماس.

وتحيط جمهورية كوريا علما بأن المفاوضات الجادة فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين – أي مصر وقطر والولايات المتحدة وإسرائيل – تجري بنشاط على أرض الواقع لتحقيق الإفراج عن الرهائن الذي طال انتظاره. ونعرب عن جزيل دعمنا وتقديرنا لتلك الجهود.

وستواصل جمهورية كوريا المشاركة في مداولات المجلس، بنشاط وعلى نحو بناء للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد مضى أكثر من أربعة أشهر من الدمار والأعمال القتالية والمعاناة منذ أعمال الإرهاب المروعة التي ارتكبتها حماس ضد إسرائيل. إننا نشهد تصعيدا مقلقا للعنف وكارثة إنسانية لا يمكن تصورها. ويزداد الوضع على أرض الواقع سوءا يوميا. وعلى وجه الخصوص، فإن الحالة في رفح تبعث على بالغ القلق.

وتقدر اليابان استمرار الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي تقودها الولايات المتحدة وبلدان أخرى لتأمين إطلاق سراح الرهائن، وتحسين الحالة الإنسانية وتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن. وتعتقد اليابان أن وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية ينبغي أن يتحقق بسرعة بطريقة تكفل بيئة مؤاتية للاضطلاع بأنشطة كافية للمساعدة الإنسانية وتؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن المتبقين، مما يؤدي إلى تحقيق وقف مستدام لإطلاق النار. واستنادا إلى ذلك الموقف، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل فورا لتحقيق ذلك بوصفه واجبا إنسانيا. وفي هذا السياق، صوتت اليابان مؤيدة لمشروع القرار (S/2024/173).

ونود أن نعرب عن امتناننا للجزائر على جهودها لتنسيق مختلف المواقف فيما بين أعضاء المجلس. وفي الوقت نفسه، وفي محاولة لضمان نص أكثر إنصافا وتوازنا، كان ينبغي أن يتضمن مشروع القرار إدانة لهجمات حماس الإرهابية، التي فشل مجلس الأمن حتى الآن في الإعراب عن موقفه منها.

وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الاتفاق على مشروع قرار يستطيع جميع أعضاء المجلس تأييده، فإننا جميعا نعمل بجدية على وقف العنف. وينبغي أن يكون المجلس مكانا لإيجاد السلام وتحقيق الأمن بصورة مشتركة، وليس مكانا لتوجيه أصابع الاتهام. وستواصل اليابان العمل بشكل بناء مع أعضاء المجلس الآخرين لإيجاد طريق إلى الأمام لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر مالطة أيضا الجزائر على نهجها المدروس والبناء بوصفها القائمة على الصياغة طوال عملية المفاوضات.

لقد صوتت مالطة مؤيدة لمشروع القرار هذا (S/2024/173)، ونكرر بشكل لا لبس فيه دعوتنا إلى وقف دائم لإطلاق النار. ولذلك، من المؤسف أن استخدام حق النقض يمنع المجلس من الدعوة إلى إنهاء النزاع. ونعتقد أيضا أن المجلس قد وفر للمفاوضات الجارية على الأرض الحيز والوقت اللازمين. ولكننا، للأسف، ما زلنا نجد أنفسنا على شفا موجة أخرى من الأعمال العدائية. ومما لا شك فيه أن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على السكان المدنيين في رفح، وهي منطقة حددت بالفعل كمنطقة آمنة. كما نرفض وندين أي تهجير قسري

للسكان المدنيين الفلسطينيين من غزة وداخلها. هذه الأعمال تمثل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

إن الظروف الإنسانية المتدهورة بشدة وخطر المجاعة داخل غزة يبعثان على القلق البالغ ويجب التصدي لهما على وجه السرعة. وإسرائيل مطالبة بتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة بشكل كامل وسريع وآمن وبدون عوائق. وفي الوقت نفسه، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كيانا أساسيا لضمان استجابة إنسانية فعالة. والحالة ب في المنطقة صفة عامة لا تزال تثير بالغ القلق. وفي ظل هذه الظروف، أصبح الآن التنفيذ الكامل والفوري للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وينبغي أن نكون واضحين في القول بأن من واجب المجلس ومسؤوليته ضمان احترام قراراته. ونكرر أيضا الدعوة إلى إطلاق سراح بقية الرهائن فورا وبأمان ودون شروط، وندعو المجلس إلى التنديد بالأعمال الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي الختام، تؤكد مالطة التزامها الثابت بالسلام الشامل القائم على أساس حل الدولتين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نريد أن نرى نهاية للقتال في غزة في أقرب وقت ممكن، بطريقة لا تسمح أبدا لحماس مرة أخرى بشن الهجمات الإرهابية المروعة على إسرائيل التي شهدناها في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ويواجه المدنيون الفلسطينيون أزمة إنسانية مدمرة. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الحالة في رفح، حيث يمكن أن تفضي العملية العسكرية إلى عواقب مروعة على المدنيين الذين يحتمون هناك دون وجود مكان آخر يذهبون إليه. إن المفاوضات الجارية حاسمة لضمان إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في غزة.

وندعو إلى وقف فوري للقتال من أجل إدخال المساعدات وإخراج الرهائن بحيث يفضي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وهذا يعني إطلاق سراح جميع الرهائن، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة للضفة الغربية وقطاع غزة، اقترانا بتدابير دعم دولية، وإنهاء قدرة حماس على شن الهجمات على إسرائيل، وضمان عدم تولي حماس المسؤولية عن غزة، وإيجاد أفق سياسي يوفر مسارا موثوقا ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين.

ونرحب بجهود زملائنا الجزائريين بشأن مشروع القرار S/2024/173، ونأسف لأن بعض مقترحاتنا لم تؤخذ في الاعتبار. ولن يتحقق وقف إطلاق النار بمجرد الدعوة إليه كما يفعل مشروع القرار. وفي الواقع، قد يقلل احتمال وقف إطلاق النار لأنه قد يعرض للخطر المفاوضات بشأن الرهائن. إن البدء بهدنة لإخراج الرهائن وإدخال المساعدات هو السبيل لوقف القتال وربما منع تجدده. وهذا ما ندعو إليه. ويمكنه أن ينهي القتال الآن. وسنواصل العمل من أجل وقف القتال ومواجهة الأزمة الإنسانية على نطاق واسع وإطلاق سراح جميع الرهائن وقيام دولتي إسرائيل وفلسطين ذواتي السيادة، مما سيكفل السلام والأمن والعدالة للبلدين.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد سيراليون أن يشكر الجزائر على اقتراحها وتيسيرها الجهود الرامية إلى الموافقة على مشروع القرار (S/2024/173) الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى جملة أمور منها الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة. كما نشكر الوفد الجزائري على قيادته عملية معقولة وشفافة وشاملة. لقد صوتت سيراليون مؤيدة مشروع القرار بسبب ضرورة وقف إطلاق النار الفوري لأسباب إنسانية. إن مجلس الأمن مكلف باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين. وقد وُجه انتباه المجلس إلى الحالة الإنسانية الأليمة في غزة، ودعاه الأمين العام إلى العمل بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أتيحت الفرصة لبعض أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم ممثلو وفد سيراليون، لزيارة معبر رفح من الحدود المصرية ومن إسرائيل على حد سواء. وكان تقييمهم هو أن ما من سبيل عدا وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية يمكنه إنهاء عمليات القتل التي لا تطاق في غزة والكارثة التي تلوح في الأفق ولا يمكن تصورها في رفح. وتقدر

سيراليون وتثني على الدول الأعضاء التي شرعت في الاتصالات الدبلوماسية مع أطراف النزاع للتوصل إلى وقف الأعمال القتالية لفترة طويلة. ولكن بينما تجري هذه العملية، لا يزال يساورنا القلق من أن التوصل إلى نتيجة مجدية من الناحية السياسية سيستغرق وقتا، وهو ترف لا يمكن أن يتحمله الشعب الفلسطيني المتألم وأسر الرهائن والرهائن أنفسهم.

وقد تصرفت الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة في هذا النزاع المأساوي. واتخذت الجمعية العامة القرارين دإط–21/10 و دإط–22/10 بأغلبية ساحقة مطالبة في القرار الأخير بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. واستند الأمين العام إلى المادة 99 من الميثاق، التي استخدمت آخر مرة قبل أكثر من نصف قرن، لتحذيرنا في المجلس من الكارثة الإنسانية التي نشهدها الآن في غزة. وقد حثنا، بصفتنا أعضاء في المجلس، على المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. وتصرفت محكمة العدل الدولية على وجه السرعة وبحق عندما دعتها جنوب أفريقيا إلى القيام بذلك. وفي أعقاب طلبات الإشارة إلى تدابير تحفظية، أمرت المحكمة على وجه التحديد، في قرارها الصادر بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير، بجملة أمور منها أن

”تتخذ دولة إسرائيل تدابير فورية وفعالة للتمكين من توفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الظروف المعيشية السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة“ (تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، الفقرة 86).

ورأت المحكمة ضرورة التأكيد على أن جميع أطراف النزاع في قطاع غزة ملزمة بالقانون الدولي الإنساني. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء مصير الرهائن الذين اختطفوا خلال الهجوم الذي وقع في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجزتهم حماس وغيرها من الجماعات المسلحة منذ ذلك الحين، ودعت إلى الإفراج عنهم فورا ودون شروط. وذكّرت المحكمة أيضا الأطراف بأن للتدابير المؤقتة التي أمرت باتخاذها بموجب المادة 41 من نظامها الأساسي أثر ملزم وبالتالي فإنها تنشئ التزامات قانونية دولية لأي طرف تُوجَّه إليه التدابير المؤقتة.

وترى سيراليون أنه في غياب أي تغيير في الظروف الإنسانية الحالية الخطيرة التي تسود في غزة، إلى جانب استمرار حالة الرهائن على الرغم من الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير، يتعين على مجلس الأمن الآن أكثر من أي وقت مضى العمل على استخدام الأدوات العديدة المتاحة له لإنقاذ الأرواح البشرية ووضع حد لتزايد أعداد القتلى وللتدمير المفرط للأعيان المدنية.

ومن المقلق جدا أنه بعد مرور أكثر من 130 يوما على الصراع، لم يتسن اعتماد مشروع قرار يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، ويطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ويرفض التهجير القسري للفلسطينيين، ويكرر الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل وسريع وآمن وبلا عوائق، وإلى التوصل إلى الحل السياسي الأمثل المتمثل في حل الدولتين، وهو ما نأسف له بشدة. وفي هذه المرحلة، وبالنظر إلى القدر الهائل من المعاناة والوفيات والكرب في غزة، يجب ألا يتوانى مجلس الأمن حتى يتم التوصل إلى وقف كامل للأعمال القتالية المستمرة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية. والقيام بخلاف ذلك يعني القبول السلبي بالانتقادات السائدة لاختلال المجلس الوظيفي. وفي نفس الوقت، فإن الواقع في غزة هو ظروف شبيهة بالمجاعة وسوء التغذية والتشرد وانتشار الأمراض المعدية واحتمال امتداد الصراع إلى المنطقة الأوسع. وعدم قيامنا باتخاذ إجراء يقضي على الأمل – الأمل الذي تضرع إليه 1.3 مليون فلسطيني في رفح – ووراء ذلك الأمل الذي وضعته البشرية فينا كأعضاء لتنفيذ ولاية المجلس. فيجب أن يوقظ هذا عزمنا على العمل.

وفي الختام، تتطلع سيراليون بإخلاص لا إلى التوصل إلى نتيجة إيجابية من المفاوضات الدبلوماسية الجارية التي تتم بوساطة الولايات

المتحدة ومصر وقطر فحسب، بل أيضا إلى نتيجة لمجلس الأمن تدعو إلى وقف كامل وغير مشروط لإطلاق النار لأسباب إنسانية وإطلاق سراح جميع الرهائن. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى إنهاء القتال وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الجزائر على مشروع القرار (S/2024/173) الذي قدم. لقد صوتت إكوادور مؤيدة له لأننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يتخذ موقفا بشأن الحالة الإنسانية التي ما فتئت تتدهور، مع سقوط آلاف الضحايا الأبرياء. لم يكن مشروع القرار الذي صوتنا عليه مثاليا ولم تدرج فيه جميع المسائل التي نعتقد أنها مناسبة، لكنه قدم بعد عملية مفاوضات وتضمن العناصر الضرورية بشأن حالة تتدهور كل دقيقة.

وبصفة أساسية، طلب النص الذي صوتنا عليه للتو وقفا لإطلاق النار لأسباب إنسانية كان سيمكن من تخفيف الحالة بالنسبة للمدنيين. وطالب كذلك بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وشجب العنف ضد المدنيين وجميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك، ضمنيا، الأعمال المروعة التي ارتكبتها حماس في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن إكوادور، شأنها شأن العديد من أعضاء المجلس، طلبت على وجه الاستعجال أن يتضمن النص إدانة صريحة للأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس. ويؤسفنا أن تلك الإدانة لم تدرج في النص. ونعتقد أن من المهم الإشارة بوضوح إلى المسؤولية، الواضحة الآن، بغية تحديد المسؤولية في وقت لاحق، التي سيكشف عنها في المستقبل.

وتأسف إكوادور لعدم التمكن في هذا الوقت من اعتماد مشروع قرار. وسنواصل العمل حتى يتمكن المجلس من اتخاذ موقف واتخاذ إجراء فعال من خلال اعتماد ناجح.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشهد اليوم فصلا مظلما آخر في تاريخ مجلس الأمن. وقد كتبه مرة أخرى وفد الولايات المتحدة، التي تواصل السعي إلى تحقيق نفس الهدف – التغطية على أقرب حلفائها في الشرق الأوسط والتسويف في الوقت قدر الإمكان حتى تتمكن من إكمال خططها اللاإنسانية بشأن غزة، وتحديدا إجبار الفلسطينيين على الخروج من قطاع غزة وتطهير القطاع بالكامل، بتحويله عمليا إلى أرض غير مأهولة.

وفي ظل تلك الظروف، لا تتردد الدوائر السياسية الإسرائيلية في استخدام خطاب يستبعد تماما حل الدولتين. وبقيامهم مرة أخرى بمواجهة النداءات الداعية إلى إنهاء المجاز في غزة وإعلان وقف لإطلاق النار بالمطالبة بإدانة أعمال حماس، التزم زملاؤنا في الولايات المتحدة الصمت بنفاق بشأن حقيقة أنهم في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استخدموا حق النقض ضد مشروع القرار البرازيلي (S/2023/773) الذي يتضمن تلك الإدانة.

ومشروع القرار (S/2024/173) الذي قدمته الجزائر ينطوي على إمكانية عكس مسار الأزمة ووقف تدمير الفلسطينيين في غزة. ومما يؤسف له أن حق النقض الرابع الذي استخدمته الولايات المتحدة حال دون حدوث ذلك وحكم على آلاف المواطنين المسالمين في غزة بالموت. غير أنه ينبغي أن يفهم الجميع أن النتيجة ليست فشل مجلس الأمن، الذي كان في الواقع متحدا اليوم، بل هي فشل السياسة المدمرة لعضو واحد – الولايات المتحدة. وتقع المسؤولية الكاملة عن العواقب على عاتق واشنطن، بغض النظر عن محاولاتها التنصل من مسؤوليتها بالحديث عن "جهود وساطة مهمة".

وبغض النظر عن مدى مرارة تصويت اليوم، فإننا لا نعتزم الاستسلام. فلا تزال مطالبة مجلس الأمن بوقف فوري لإطلاق النار أمرا ضروريا. وبدونها، فإن أي منتج للمجلس سيكون خاليا من معنى عملي. وقد أتيحت الفرصة للأعضاء جميعا لرؤية ذلك، استنادا إلى مثال القرارات الإنسانية عديمة الفعالية بشأن غزة التي اتخذها المجلس سابقا. وظلت جميعها حبرا على ورق لأنه، كما حذرنا، في ظروف الأعمال العدائية النشطة، يستحيل إيصال المعونة الإنسانية أو رصد هدنة لأسباب إنسانية.

وإذ أنتقل إلى النص الذي قدمته الولايات المتحدة، والذي روجت له ممثلة الولايات المتحدة اليوم بشكل استباقي فإن ذلك النص، على

حد علمنا، لم يعمم رسميا في مجلس الأمن، ناهيك عن عدم إجراء أي مناقشة شاملة بشأنه في ذلك الصدد. ولذلك السبب، يبدو في الوقت الراهن أن هناك المزيد من العناصر المفسدة، التي أعدت لصرف الانتباه عن أحدث حق نقض مخز استخدمته الولايات المتحدة. فقد كان حق نقض ضد مشروع قرار بالغ الأهمية لوقف إطلاق النار في غزة.

وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى عدم الانسياق وراء التحذيرات السخيفة والماكرة بشأن الحاجة إلى الانتظار لفترة أطول قليلا. فقد انتظر مجلس الأمن والعالم خمسة أشهر. وكل ساعة من الانتظار يزداد فيها عدد الضحايا من البشر. ولا يتضمن مشروع نص الولايات المتحدة – وأشدد على أنه لا يتضمن – أي دعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. فلا يشير النص إلا إلى وقف مؤقت لإطلاق النار، وفقط عندما تكون الظروف مناسبة. ولذلك فإن هذه الفكرة من بنات أفكار الولايات المتحدة ليست خيارا عمليا ولا يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لمشروع القرار الجزائري الذي استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضده. إنها محاولة أخرى بسوء نية من قبل واشنطن للمماطلة لكسب الوقت لأغراض تعزيز مصالح إسرائيل والسماح لها بتصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي.

وهدفنا المشترك هو منع حدوث ذلك وتحقيق سلام عادل بين فلسطين وإسرائيل، على أساس قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة. فلنحل المشكلة معا. فربما يستيقظ ضمير زملائنا في الولايات المتحدة في مرحلة ما.

السيد بن جامع (الجزائر): بداية، السيدة الرئيسة، أود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة طوال عملية التفاوض. كما أشكر جميع الدول التي صوتت مؤيدة مشروع القرار S/2024/173، وحتى تلك التي لم تعترض على اعتماد مشروع القرار، الذي يطالب أساسا بوقف إطلاق النار في غزة.

لقد كان مشروع القرار هذا يحمل رسالة قوية إلى الفلسطينيين مفادها أن العالم لا يقف صامتاً أمام محنتهم. لكن ومع الأسف فشل مجلس الأمن مرة أخرى في أن يرتقي إلى مستوى نداءات الشعوب وتطلعاتها. هذا الفشل الذي لا يعفيه من القيام بمسؤولياته، ولا يعفي المجموعة الدولية من واجباتها تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل، ولا يعفي سلطات الاحتلال من واجب تنفيذ التدابير التحفظية لمحكمة العدل الدولية.

لقد حان الوقت لكي يتوقف العدوان ونتمكّن من تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة. من الواضح أن القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) لم يحققا النتائج المرجوة وأن المساعدات لا تلبي الحد الأدنى للفلسطينيين. علينا أن نعترف أن وقف إطلاق النار وحده هو ما يحقق الهدف المنشود. إن الوضع الحالي يفرض على الجميع، مثلما أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون: "العمل على إعلاء مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، ووضع حد للظلم التاريخي المسلّط عليه".

إن شعوب منطقتنا كانت ولا تزال تنظر إلى مجلس الأمن باعتباره عنوان الشرعية الدولية، لكنه مع الأسف خذلها مرة أخرى. إن رسالتنا اليوم لكم هي أن على المجموعة الدولية أن تتجاوب مع مطالب وقف القتل الذي يستهدف الفلسطينيين، وذلك من خلال المطالبة بوقف إطلاق النار فوراً، وأنه على من يعرقل ذلك أن يراجع سياساته وحساباته لأن القرارات الخاطئة اليوم تحصد منطقتنا والعالم نتائجها غداً عنفاً وعدم استقرار. فاسألوا أنفسكم وضمائركم عن نتائج قرارتكم وكيف سيحكم عليكم التاريخ.

قبل أن أختم أقول للجميع أننا سندفن شهداءنا هذا المساء برفح وبغزة وبكل فلسطين، وأن الجزائر ستعود غداً باسم الأمة العربية وباسم الأمة الإسلامية وباسم أحرار العالم ومعنا أرواح الآلاف من الأبرياء التي أزهقها المحتل الإسرائيلي من دون حساب ولا عقاب. ستعود الجزائر لتدق أبواب مجلس الأمن مرة أخرى وتطالب بوقف حمام الدم في فلسطين. ولن نتوقف حتى يتحمل هذا المجلس كامل مسؤولياته ويفرض وقفاً فورياً لإطلاق النار، فإن لنا نفوساً لا تملّ وعزيمة لا تكلّ.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

تشعر غيانا بخيبة أمل لأن المجلس لم يتمكن مرة أخرى من تحقيق وقف لإطلاق النار لشعب غزة. إن وقف إطلاق النار سيعني الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين وغيرهم المحاصرين في منطقة الحرب التي أصبحت عليها غزة. لقد تناول وفد الجزائر تقديم مشروع القرار S/2024/173 بكثير من الصبر والشفافية واستيعاب الجميع. وقد استمعتُ إلى جميع الأطراف ووافقتُ على طلبات منح وقت إضافي للجهود الأخرى الجارية. لقد انقضت ثلاثة أسابيع تقريباً منذ تعميم المشروع لأول مرة، وما زلنا نجد أنفسنا عند نقطة البداية. في تلك الأثناء، قتل ما يقرب من 000 2 فلسطيني آخرين في غزة وجرح 000 2 آخرون. في تلك الأسابيع الثلاثة، ازداد كل جانب من جوانب الحياة في غزة سوءاً. وقد ازداد النزوح الداخلي، مع وجود أزمة خطيرة في طريقها إلى رفح. وقد استمر انعدام الأمن الغذائي هناك في التفاقم، حيث ذكر أحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أن في غزة الآن أعلى نسبة من الأشخاص الذين يواجهون مستويات مفجعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد هي أشد ما صنفه التصنيف في أي منطقة أو بلد معين.

وقد وصفت الحالة الإنسانية بأنها تزداد خطورة. إن وصول المساعدات الإنسانية محدود للغاية، وقد دفع اليأس الناس إلى نهب شاحنات المساعدات لتأمين لقمة من الطعام. والسكان في حالة يرثى لها. والفئات الأكثر ضعفا بينهم، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مزمنة، معرضون بدرجة كبيرة لسوء التغذية. وكل هذا يحدث في درجات حرارة منخفضة إلى حد التجمد.

وفي هذا الوقت، نشهد أيضا مزيدا من التعنت في المواقف نحو الأسوأ. فعلى سبيل المثال، سمعنا تصميم الحكومة الإسرائيلية على المضي قدما في عملية برية في رفح على الرغم من الدعوات القوية التي تحث على عكس ذلك من جانب العديد من أصدقائها وشركائها وغيرهم في المجتمع الدولي. ونعرف ما الذي سيترتب على عملية برية في رفح بالنسبة للناس الذين طردهم جيش الدفاع الإسرائيلي إلى هناك. وتُقابل أوامر محكمة العدل الدولية الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير بالتجاهل التام، كما لو أنه لا يوجد التزام بالتقيد بها. ويواصل أفراد الأمم المتحدة العمل في غزة في ظل ظروف بالغة الخطورة، حيث قتل عدد غير مسبوق منهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما أن آليات تفادي التضارب لا تُحترم؛ ولذلك، صار الجميع في خطر ولا يوجد مكان آمن.

ما الذي ننتظر حدوثه أكثر من ذلك حتى نتخذ إجراءات من أجل الناس في غزة؟ وكم عدد الأرواح الأخرى التي يجب أن تُزهَق؟ وكم عدد الأشخاص الآخرين الذين يجب تشويههم؟ كم أكثر من ذلك؟ إننا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار الآن. ولا يُمكِن تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) تنفيذا كاملا إذا لم يكن هناك وقف لإطلاق النار. وكلما استغرقنا وقتا أطول للتوصل إلى اتفاق على ضرورة وقف إطلاق النار، طال أمد النظر إلى المجلس باعتباره متواطئا في ما يجري في غزة.

ولكي نكون واضحين، تدعو غيانا أيضا إلى إطلاق سراح جميع الرهائن الذين اختُطفوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر والفلسطينيين المحتجزين بصورة غير قانونية في السجون الإسرائيلية دون محاكمة. وعلى الرغم من تعثُّر السعي لتحقيق تقدم منذ عقود، يظل حل الدولتين أفضل خيار للتوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين. إن الحالة الراهنة في غزة تُعرِّض حل الدولتين لخطر كبير، لا سيما بالنظر إلى الخطاب الذي يطلقه بعض مسؤولي الحكومة الإسرائيلية.

وتدعو غيانا المجلس إلى العمل الآن من أجل غزة ومستقبل كل من فلسطين وإسرائيل. ولتنعم إسرائيل بالسلام والاستقرار، لا بد أن تنعم فلسطين بالسلام والاستقرار. فالأمران لا يتنافيان وإحلال السلام في فلسطين وإسرائيل ذو أهمية بالغة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، ونشكر بلدكم الصديق غيانا على قيادتكم لمجلس الأمن.

ونشكر الجزائر أيضا على كل جهودها وعلى البيان الذي أدلى به قبل دقائق أخي السفير بن جامع، والذي قدَّم فيه مشروع قرار باسم مجموعة الدول العربية (S/2024/173)، جرى التصويت عليه للتو، بشأن الحالة الخطيرة التي لا يزال يواجهها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حرب الإبادة الجماعية التي تشنها.

ونشكر أيضا أعضاء مجلس الأمن الثلاثة عشر الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار. وكذلك نشكرهم على تواصلهم المُكثَّف مع المجموعة العربية، بقيادة شقيقنا سفير الجزائر، على مدار الأسابيع الثلاثة الماضية والتفاوض بحسن نية لمحاولة إنقاذ أرواح الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وعدم السماح للكارثة الوشيكة بأن تؤدي، في غفلة منا، إلى المزيد من الدمار في قطاع غزة. ونشكرهم بإخلاص على ذلك الجهد وعلى موقفهم المبدئي وتصميمهم على المطالبة بوقف إطلاق النار وتنفيذه الآن لإنقاذ الأرواح وإنقاذ قطاع غزة وإنقاذ 1.5 مليون فلسطيني في منطقة رفح.

لقد عُرِض مشروع القرار على المجلس تحديدا لأن إسرائيل تتمادى في هجومها وفي كل خرق جسيم ترتكبه، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي شبه الإجماعية لوقف إطلاق النار، وعلى الرغم من التدابير التحفظية لمحكمة العدل الدولية التي تأمر إسرائيل بوقف جميع أعمال الإبادة الجماعية والتحريض على الإبادة الجماعية وكفالة تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني الذي يواجه يوميا الموت والدمار وعذاب التجويع والتهجير القسري المتكرر.

لقد انقضت ثلاثة أسابيع تقريبا منذ أن خاطبتُ المجلس آخر مرة عقب صدور أمر المحكمة (انظر S/PV.9540)، مناشدا إياه اتخاذ إجراء لضمان تنفيذ التدابير التحفظية وتحقيق وقف لإطلاق النار يكفل حماية الشعب الفلسطيني ويحول دون استمرار الهجوم الإسرائيلي في الفتك بأرواح أبنائه. ولكن نداءاتنا، للأسف، كانت بلا طائل. وخلال الفترة بين جلستنا السابقة في المجلس في 31 كانون الثاني/يناير واليوم، ارتفع عدد الضحايا من 000 26 فلسطيني قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى ما يقرب من 000 30 شخص الآن وأكثر من 000 69 جريح. وهذا يعني أنه في الأيام العشرين الماضية وحدها، قتلت إسرائيل ما يقرب من 000 4 من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. هذا في غضون 20 يوما فقط.

وتلك هي العواقب المؤسفة للتقاعس عن العمل. وهذا يعني أن أكثر من 200 فلسطيني يُقتَلون كل يوم. وهو يعني أنه بنهاية جلسة مجلس الأمن هذه، سيقتل أكثر من 25 فلسطينيا. ويعني أن المزيد من الأطفال سيُقتَلون ويُجرَحون وتُبتر أطرافهم ويتيتمون وأن المزيد من الأطفال سيموتون من الجوع وانخفاض حرارة الجسم والمرض. وهو يعني استمرار خطر المزيد من التهجير القسري للعائلات وخطر الطرد الجماعي الذي يلوح في الأفق، أو الأسوأ من ذلك، ذبح ما يقرب من 1.5 مليون شخص في رفح، ليس أمامهم مكان يفرون إليه ولا حماية على الإطلاق. ويعني استمرار حرمان جميع سكان غزة الذين تُرِكوا بلا غذاء وماء ودواء ومن دون المأوى الضروري لتخفيف المعاناة وضمان البقاء على قيد الحياة. وهو يعني أن أولئك الذين يعارضون وقف إطلاق النار يتخلون عمدا وعن علم عن الأرواح البشرية التي كان من الممكن إنقاذها ونجاتها ويتركونها فريسة لآلة حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية.

إننا جميعا نعرف ذلك. ونعلم الأرقام المفزعة. لقد استمعنا إلى التحذيرات من الأمين العام ورؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة في الميدان وعشرات المقررين الخاصين المستقلين والوكالات الإنسانية ووكالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ورأينا ذلك بأم أعيننا في الصور ومقاطع الفيديو التي انطبعت في ضميرنا الجماعي ولطخته وحطَّمت قلوبنا وإنسانيتنا.

وفي مواجهة انتهاك إسرائيل السافر لأمر محكمة العدل الدولية، وجهت المحكمة تحذيرا آخر بإصدارها قرارا آخر في 16 شباط/فبراير، ذكَّرت فيه إسرائيل بأنها ملزمة بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وجميع التدابير التحفظية التي أمرت بها المحكمة في 26 كانون الثاني/يناير.

وتعين على المحكمة أيضا أن تذكِّر إسرائيل بأن عليها تنفيذ التزاماتها فورا.

وكان من المفروض الموافقة على نداء وقف إطلاق النار منذ فترة طويلة. ما هي العتبة التي يجب تجاوزها لكي يطالب المجلس أخيرا بوقف إطلاق النار؟ ما الذي يمكن أن يكون أكثر خطورة من جريمة الإبادة الجماعية؟ وكما قال أخي عمار، فإن التاريخ سيحكم على المجلس بقسوة. والتاريخ يفعل ذلك حقا، لأن مصداقية المجلس وسلطته، كما يراهما الناس في جميع أنحاء العالم، يضمحلان، وربما لا يمكن إصلاح هذا الاضمحلال. لكننا لن نتواطأ مع هذا التقاعس. من واجبنا تجاه أبناء شعبنا أن نستكشف كل سبيل ممكن لوضع حد للمذابح والصدمات والإرهاب والتهديدات بطردهم من أرضهم. ولن نسكت، وسنلجأ إلى كل وسيلة عمل مشروعة للوفاء بالتزاماتنا المقدسة، والدفاع عن شعبنا وحمايته، والسعي إلى تحقيق العدالة لهم. ولهذا السبب عدنا إلى مجلس الأمن مرارا وتكرارا، وناشدناه أن يعمل على حماية شعبنا. ولهذا السبب لن نتوانى في السعي إلى المساءلة، وندعو المجلس والجمعية العامة وجميع الدول إلى العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي، بدون انتقائية وبدون استثناء. لن نتوقف عن المطالبة بالمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ولكن المساءلة يجب أن تتجاوز الأقوال في هذه القاعة. ويجب أن يعني ذلك أنه ستترتب عواقب حقيقية على السلوك الإجرامي للدولة القائمة بالاحتلال.

من الجدير بالذكر في هذا الصدد أنني عدت لتوي من لاهاي، حوالي منتصف الليلة الماضية، حيث وقف ممثلو دولة فلسطين أمام محكمة العدل الدولية، مناشدين محكمة العدل بعد أكثر من 75 عاما من النكبة، و 56 عاما من الاحتلال الحربي، و 17 عاما من الحصار وما يقرب من 140 يوما من الانتقام والحصار العقابي والمجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة. هذه كلها أعمال إبادة جماعية. ما هي الجرائم التي لم ترتكبها إسرائيل بعد؟ ذهبنا إلى المحكمة، مع عدد لم يسبق له مثيل من البلدان، لمواجهة إفلات إسرائيل من العقاب، الذي جعل حياة للشعب الفلسطيني جحيما معاش، وطالبنا بالإنهاء الفوري والكامل للاحتلال الاستعماري غير المشروع ونظام الفصل العنصري، وهما السبب الجذري لجميع العلل التي يعاني منها شعبنا، بما في ذلك حرب الإبادة الجماعية هذه. لقد اضطلعت المحكمة بواجبها الرسمي، وتصرفت بسرعة في استجابتها للقضية التي رفعتها جنوب أفريقيا أمامها ضد إسرائيل بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، واستجابة لطلب الجمعية العامة فتوى من المحكمة، نأمل أن تكون نقطة تحول حقيقية في السعي إلى المساءلة والعدالة للشعب الفلسطيني.

متى سيضطلع مجلس الأمن أخيرا بواجبه الرسمي؟ متى سيتصرف المجلس مطالبا بوقف إطلاق النار الذي ما فتئت تطالب به منذ شهور الأغلبية من المجتمع الدولي؟ إن استخدام حق النقض ضد مشروع القرار ليس مدعاة للأسف فحسب، بعد أسابيع من المشاورات مع كل عضو من أعضاء المجلس وإظهار الصبر الدائم من جانب دولة فلسطين والدول العربية والمجتمع الدولي بأسره تقريبا، الذي يطالب منذ أشهر بوقف إطلاق النار، ولكنه أمر في منتهى التهور والخطورة يوفر الحماية لإسرائيل مرة أخرى حتى وهي ترتكب أفظع الجرائم، بينما يتعرض ملايين المدنيين الفلسطينيين الأبرياء لغضبها ولمزيد من الفظائع التي يعجز اللسان عن وصفها. ليست إسرائيل التي تنبغي حمايتها باستخدام حق النقض، بل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين هم الذين يجب أن تحميهم إجراءات المجلس الآن. لا يمكننا أن نعطي فرصة للحياة إلا بوقف إطلاق النار، إلى جانب تنفيذ القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، كما أشرتم عن صواب، سيدتي الرئيسة. ومن شأن وقف إطلاق النار أن يمكِّن من تنفيذ هذين القرارين ليتسنى إيصال المساعدة الإنسانية إلى ملايين الأشخاص اليائسين المحتاجين، وحتى تتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وغيرها من الوكالات من إيصال المعونة المنقذة للحياة، وليتسنى لجهودنا الجماعية رسم طريق للعدالة والسلام. وما دام المجلس لم يفلح في المطالبة بوقف إطلاق النار، فإنه لن يعتبر مُقصرا في واجباته فحسب، بل يعتبر أيضا عاملا مساعدا في الجرائم المروعة التي نشهدها حاليا في قطاع غزة.

إن الرسالة التي يبعث بها حق النقض هذا إلى إسرائيل اليوم مفادها أن بإمكانها الاستمرار في الإفلات من العقاب على ما تقوم به من أعمال قتل. لا يمكن لإسرائيل ولا يجوز لها أن تفلت من العقاب ولن تفلت منه. لن نسمح بذلك. إن حق النقض لا يعفي إسرائيل ولا من يحميها من التزاماتها، لا هنا في مجلس الأمن، ولا في محكمة العدل الدولية، ولا في أي مكان آخر. وحتى إذا استمر مجلس الأمن في التنصل من مسؤولياته وتظل يعرقله استخدام عضو دائم لحق النقض مرارا وتكرارا، فإن الكيانات الأخرى في النظام الدولي تضطلع بمسؤولياتها، وفي يوم من الأيام، لن ينظر إلى الأطفال الفلسطينيين بوصفهم خطرا ديمغرافيا بل بوصفهم أطفالا لهم الحق في الحياة وتحقيق آمالهم وأحلامهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، صوَّت مجلس الأمن على العديد من مشاريع القرارات التي صيغت بشأن نفس الموضوع الذي تعتريه العيوب، أي مفهوم وقف إطلاق النار. ويرد ذكر هذه الكلمة باستمرار في مجلس الأمن والجمعية العامة ويرددها مسؤولو الأمم المتحدة ووكالاتها، كما لو كانت عصا سحرية أو حلا سحريا لجميع مشاكل المنطقة. طوال الأيام الـ 137 الماضية، ما برح الحل الوحيد الذي تجري مناقشته على الساحة الدولية يدور حول هذه الفكرة السخيفة، أي وقف إطلاق النار. هل سيعيد وقف إطلاق النار الرهائن إلى الوطن؟ هل سيقضي وقف إطلاق النار على حماس؟ هل سيؤدي وقف إطلاق النار إلى نزع سلاح حزب الله والحوثيين وجميع وكلاء إيران الإرهابيين الآخرين في منطقتنا؟ هل سينهي وقف إطلاق النار طموحات الإبادة الجماعية لدى الجماعات الفلسطينية التي تهدف إلى إبادة إسرائيل؟ ما زلنا ننتظر من الرئيس عباس أن يدين مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر. ما الذي ستحققه بالضبط تلك العصا السحرية لوقف إطلاق النار؟ إن وقف إطلاق النار سيحقق شيئا واحدا والشيء الوحيد فقط، أي بقاء حماس. على النقيض تماما من الصورة التي يجري رسمها، سيكون وقف إطلاق النار بمثابة حكم بالإعدام على عدد أكبر من الإسرائيليين وسكان غزة. إن دعم وقف إطلاق النار يعني دعم بقاء الإرهابيين الجهاديين الذين سيواصلون ذبح الإسرائيليين وسفك دماء المدنيين الأبرياء إلى ما لا نهاية.

يوجد سبب وراء رفض محكمة العدل الدولية بالإجماع، وعن حق، محاولة جنوب أفريقيا تقويض حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بالدعوة إلى وقف إطلاق النار. إن فكرة حرمان إسرائيل من ذلك الحق الأساسي، بينما ستظل حماس حرة في مواصلة إرهابها واحتجاز الرهائن، أمر لا يمكن تصوره من الناحية الأخلاقية، لأن حماس، كما يعلم الجميع، لن تقرأ حتى مشاريع قرارات المجلس.

لماذا إذن يصمم بعض أعضاء المجلس على فرض تدابير ضارة، وهي تدابير رفضت محكمة العدل الدولية اتخاذها؟ كلهم يعرفون الأجوبة.

إن وقف إطلاق النار مثال على سياسة التأجيل وتفادي حل المشكلة. وإن وقف إطلاق النار اليوم يعني حصانة لقتلة الأطفال والمغتصبين. إنها طريقة سهلة لتدوير هذه المشكلة ليوم آخر. مع وقف إطلاق النار، ستعيد حماس تجميع صفوفها وتسلح نفسها، وستكون محاولتها التالية القيام بأعمال إبادة الجماعية ضد الإسرائيليين فقط، وستكون المسألة، متى تفعل ذلك – وليست المسألة إذا قامت بذلك. لقد أقسمت حماس علنا على ارتكاب فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر مرارا وتكرارا حتى تتم إبادة إسرائيل. فلماذا إذن يركز المجلس، المنوطة به مهمة ضمان الأمن، على مساعدة تلك الوحوش على البقاء في السلطة؟

بالأمس فقط، كشفت إسرائيل عن لقطات تثبت أن شيري بيباس وطفليها، أرييل البالغ من العمر 4 سنوات، وكفير وعمره عام واحد، نقلوا إلى غزة أحياء. واحتجزت حماس طفلا عمره 4 سنوات ورضيعا، من بين محتجزين آخرين، كرهائن، ومع ذلك اختار معظم أعضاء المجلس تأييد وقف إطلاق النار – فلماذا يريدون تركهما في غزة؟ ألا يرون أنه شيء غير أخلاقي؟ وما نوع السابقة التي يمكن أن يضعها

للإرهابيين في جميع أنحاء العالم؟ هل فكروا في ما يعانيه الأطفال من خوف، عندما صوتوا على مشروع القرار S/2024/173، وهو مشروع قرار يضمن بقاء كفير، إلى جانب 133 رهينة أخرى، في أنفاق الإرهاب المظلمة؟

هل فكر أعضاء المجلس في نوا أرغماني؟ أصبحت نظرة نوا المرعبة التي أطلقتها عندما انفصلت بعنف عن صديقها، أفيناتان أور، واقتيدت إلى غزة على متن دراجة نارية رمزا لمحنة الرهائن. في فيلم فيديو تنفطر له القلوب عند مشاهدته، إذ يمكن للمرء أن يسمع نوا تصرخ وتتوسل إلى الإرهابيين ألا يختطفوها. والدة نوا، ليورا، المولودة باسم لي تشونغ هونغ، وهي مواطنة صينية إسرائيلية أصلها من ووهان، مصابة بمرض عضال، أي سرطان الدماغ مرحلة رابعة. كل ما تريده أن تعانق نوا، ابنتها الوحيدة، أن تعانقها مرة أخيرة قبل أن تستسلم لمرضها. لذلك، باسم ليورا، لي تشونغ هونغ، أناشد زميلي الصيني بدلا من أن يضغط من أجل وقف إطلاق نار ضار، سيبقي نوا في غزة، أن يضغط على حماس لإطلاق سراح نوا حتى تتمكن والدتها من رؤيتها للمرة الأخيرة قبل وفاتها.

يرى الجهاديون في جميع أنحاء العالم أن الهيئة المكلفة بالحفاظ على الأمن الدولي مستعدة للسماح للقتلة والمغتصبين من حماس بمواصلة حكمهم الإرهابي. إن دعوات أعضاء المجلس لوقف إطلاق النار تمكّن حماس، وتمنحهم الأمل في البقاء في السلطة. هذا لا يضمن الأمن، بل يحول دون تحقيقه. ربما يريدون حقا وقف إطلاق النار، لكن إسرائيل تريد أيضا وقف إطلاق النار. أولادنا هم الذين يسقطون، وليس أولادهم، فهم الذين يسقطون في خوض المعركة ضد الإرهابيين المتعطشين للدماء. إذا نجت حماس، فإنها ستقتل أطفالنا، سيقتلونهم عمدا مرة أخرى. تسعى إسرائيل إلى وقف إطلاق النار، ولكن هناك صيغة واحدة فقط نحن على استعداد لقبولها، أي أنه يجب إطلاق سراح جميع رهائننا، ويجب على حماس أن تسلِّم نفسها.

إن مشروع القرار الجزائري بالدعوة إلى وقف إطلاق النار لا يمكّن الجهاديين فقط، بل يخفق مرة أخرى أيضا في إدانة حماس على جرائمها البشعة. إن عدم إدانة فظائع حماس أصبح الآن تقليدا هنا. إنه أمر مأساوي. لقد غزا نازيو حماس إسرائيل، وقتلوا الأسر عمدا، واغتصبوا النساء والفتيات، ودمروا كل ما طالته أيديهم. إنهم إرهابيون وحشيون يفخرون بوحشيتهم، ولكن لم يقم المجلس أو أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة بإدانة حماس على العنف الذي ترتكبه ولو مرة واحدة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي يوم من الأيام – وقد تطرق البعض هنا إلى التاريخ – عندما يدرس المؤرخون أسباب فقدان الأمم المتحدة لمكانتها ونفوذها، فإن عجز المنظمة عن إدانة الإرهابيين الذين يذبحون الأطفال سيكون أحد العوامل وراء ذلك. هذا سيحصل، وتذكروا كلامي.

ولكن آثار قرارات مجلس الأمن امتدت إلى خارج هذه القاعة. وإذا كان المجلس غير قادر على إدانة حماس، فإن مسؤولي الأمم المتحدة يشعرون كما لو أن لديهم المزيد من الشرعية لتبرئة حماس. قبل أيام فقط، صرح وكيل الأمين العام غريفيث بأن حماس ليست جماعة إرهابية بل حركة سياسية. أليس القتل المتعمد والوحشي لمئات المدنيين إرهابا؟ أليس الاغتصاب المنهجي للنساء إرهابا؟ أليس قطع رؤوس الأطفال وحرقهم أحياء إرهابا؟

كلنا نعرف بأن حماس منظمة إرهابية. ومع ذلك، فإن أعضاء المجلس، بالتزامهم الصمت أمام جرائم حماس وعدم إدانتها، إنما يسمحون بالاستمرار في سرد هذه الأكاذيب. إن قرارهم بالتزام الصمت والمسيس يعزز الأكاذيب التي يمكن أن تقنع أفراد حماس بأنهم ليسوا إرهابيين متعطشين للدماء. وهذا هو الموقف الذي تتبناه الأمم المتحدة وتعززه. بيد أن يجب على أعضاء المجلس، أن يدينوا حماس وفظائعها من أجل غسل عار هذه المؤسسة. يجب أن يفعلوا ذلك في سبيل الذين ذُبِحوا، ومن أجل الرهائن ومن أجل الأخلاق والحقيقة. إن الأمر في أيديهم.

اتصل بي بعض الزملاء هنا وسألوني عن سبب انتقاد إسرائيل للأمم المتحدة ووكالاتها. نأمل أن تكون الأحداث الأخيرة التي وقعت خلال الأسابيع الماضية قد أوضحت لهم الأمر بجلاء. قبل أسبوع،

قالت المقررة الخاصة فرانشيسكا ألبانيز بشكل زائف وغير منصف بأن ضحايا 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يُقتلوا بسبب هويتهم، بل قُتلوا ردا على القمع الإسرائيلي المزعوم. وهذا إنحاء باللائمة على الضحية وتبرير واضح للإرهاب.

ولكن بالنسبة لبعض موظفي الأمم المتحدة، حتى استعمال الكلمات السامة لا يكفي. لقد قام العشرات من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بأدوار نشطة في مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر، في حين أشاد كثيرون آخرون منهم بالهجوم الوحشي. قام فيصل علي مسلم النعيمي، وهو أخصائي اجتماعي في الأونروا، بحشو جثة جوناثان ساميرانو في شاحنة لنقلها إلى غزة. وكان مركز بيانات حماس يقع مباشرة تحت مقر الأونروا في غزة، موصلا بخطوط إمدادات الطاقة الكهربائية التابعة للأونروا، وتم العثور على أنفاق إرهابية تحت مختلف مرافق الأونروا ومدارسها – في كل مكان. ومن بين موظفي الأونروا البالغ عددهم 1300 موظف في غزة، 12 في المائة منهم أعضاء في حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، ويوجد ما لا يقل عن 236 موظفا منهم إرهابيون نشطون في الأجنحة المسلحة لهاتين المنظمتين.

لقد ثبت أن الأونروا جزء أساسي من آلة حماس الإرهابية، الأمر الذي يجعل الأونروا نفسها منظمة إرهابية. ولكن بدلا من أن يتحمل المفوض العام لازاريني المسؤولية عن تسليح وكالة الأمم المتحدة تلك القاتلة، آثر القول إنه ليس لديه علم بأن وكالته في قبضة حماس. هذا إفك صارخ. فقد كشفت إسرائيل عن أنفاق إرهابية تقع تحت مدارس الأونروا، وقدَّمت أدلة على استغلال حماس للوكالة – يمكنكم أن تروا ذلك منشورا على صفحة حسابي على منصة تويتر. لقد بعثت شخصيا برسائل إلى المفوض العام للأونروا والأمين العام للأمم المتحدة. لقد ناشدناهما لسنوات القيام بإجراء تفتيش شامل لجميع مرافق الأونروا في غزة. ومع ذلك، لم يكتفيا برفض ذلك، ولكن اختارا أيضا دفن رأسيهما في الرمال وتجاهلا الواقع. ولهذا السبب لا يمكن الوثوق بكل تقرير أو بيان أو رقم تقدمه الأمم المتحدة. إذ أن حماس في غزة، هي الأمم المتحدة والأمم المتحدة هي حماس.

هذا أسلوب النعام، أي دفن الرأس في الرمال، إنه أسلوب العمل في صفوف قيادة الأمم المتحدة. ولكن مهما كان العمق لرأس المرء المدفون، فإنه لن يغير الحقيقة المتجسدة على الأرض. فالإرهابي هو إرهابي، والمنظمة الإرهابية هي منظمة إرهابية. وستبقى الديمقراطية الليبرالية الملتزمة بالقانون على هذا النحو، حتى لو تحول هنا في الأمم المتحدة، لأسباب سياسية، النور إلى ظلام وأصبح النهار ليلا .

وهذا هو الحال أيضا فيما يتعلق بالحالة المتصاعدة على الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان. وظلت إسرائيل على مدى سنوات – وقد استمع إليها أعضاء المجلس في هذه القاعة – تدعو المجلس إلى فرض تنفيذ القرار 1701 (2006). ومع ذلك، اختارت الأمم المتحدة لسنوات أن تدفن رأسها في الرمال كالنعامة. ومن المفجع أن ذلك لم يعد حالة يمكن تجاهلها. إن الوقت يداهمنا. إنها ليست مسألة سنوات، بل أسابيع، قبل أن تضطر إسرائيل إلى تنفيذ القرار 1701 (2006) بنفسها.

يوم أمس تحديدا، أُسقطت طائرة مسيّرة تابعة لحزب الله بينما كانت تحلق فوق بحيرة طبريا في عمق إسرائيل. وسقط أكثر من 000 2 من قذائف وصواريخ حزب الله على مدن شمال إسرائيل. ونزح ما يقرب من 000 100 من سكان شمال إسرائيل بسبب التهديد الذي يشكله حزب الله بدعم من إيران بطبيعة الحال.

إن وقف إطلاق النار في غزة ليس مدمرا لإسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل يكفل أيضا غض الطرف عما يدور في بقية المنطقة – سواء كان ذلك هجمات الحوثيين التي لا هوادة فيها على التجارة البحرية أو الميليشيات الموالية لإيران التي تستهدف حتى أفراد القوات الأمريكية أو قصف حزب الله المستمر لشمال إسرائيل. إن الوقت يداهمنا. وللأسف، سنضطر إلى اتخاذ إجراء حاسم. ولن يتم التسامح مع الإرهاب أبدا.

ويجب على المجلس أن يُنحي السياسة جانبا من أجل ولايته. إن وقف إطلاق النار الذي يسمح لحماس بالبقاء في السلطة يعني ضمان الموت والدمار. ويعني تجاهل فظائع حماس وعدم إدانتها تمكين

الإرهابيين في جميع أنحاء العالم. والاكتفاء بالتركيز على غزة مع غض الطرف عن العدوان الإرهابي في جميع أنحاء المنطقة سيؤدي إلى مستقبل لا ينشده أي منا. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بولايته. ويجب أن يقف إلى جانب إسرائيل ضد قوى الشر. ويجب أن يواجه الواقع. ولا يمكن رؤية الواقع عندما يدفن المرء رأسه في الرمال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): السيدة الرئيسة، أود أن أهنئ بلدكم الصديق على رئاسة مجلس الأمن. ويسرني أن أدلي بهذا البيان باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي بلدي دولة قطر، والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ومملكة البحرين. وننضم إلى البيان الذي ستُدلي به المجموعة العربية بعد قليل.

تنعقد جلستنا اليوم في ظل ظروف بالغة الخطورة، حيث تحول الوضع في قطاع غزة إلى أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم. فبحسب تقارير الأمم المتحدة، ليس في قطاع غزة مكان آمن. وأصبح تقريبا كل سكانه، الذين يتجاوز عددهم مليوني شخص من النازحين والمعرضين للمجاعة. إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي ظل اقتراب عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة من شهره الخامس تحذر، وبشدة، من ازدياد وتيرة الهجمات العسكرية على القطاع ومضاعفة عدد الضحايا، حيث باتت أعدادهم تشارف على مائة ألف إنسان، معظمهم من النساء والأطفال، ما بين القتلى والمصابين والمفقودين تحت الأنقاض.

وننوه في هذا السياق إلى تصريحات عدد من المسؤولين الدوليين الذين أكدوا أنهم لم يشهدوا مثيلا للوضع الراهن في غزة، الأمر الذي دفع الأمين العام إلى مخاطبة المجلس، استنادا للمادة 99 من الميثاق، محذرا من خطر انهيار المنظومة الإنسانية والنظام العام في القطاع، وداعيا إلى وقف إطلاق نار إنساني عاجل. ونشدد هنا على ضرورة التنفيذ الكامل لقراري المجلس 2712 (2023) و 2720 (2023).

تدين دول مجلس التعاون بأشد العبارات التهديدات الإسرائيلية المتعلقة بشن عملية عسكرية على مدينة رفح في جنوب قطاع غزة. ونحذر من أن هذه التهديدات تنذر بتصعيد مستويات العنف وزعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة. كما ندين بأقوى العبارات محاولات التهجير القسري للسكان المدنيين ونرفض رفضا قاطعا أي عملية عسكرية في مدينة رفح ونحذر من وقوع كارثة إنسانية جديدة فيها، حيث أصبحت ملاذا أخيرا لمئات الآلاف من النازحين داخل القطاع.

وفي ذات السياق، تعرب دول مجلس التعاون عن أسفها البالغ والعميق حيال تعليق بعض الدول المانحة تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وخاصة في ظل الأوضاع الإنسانية الخطيرة الراهنة، حيث يعتمد على الوكالة خمسة ملايين من الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، نضم صوتنا للأمين العام في مناشدته للدول التي علقت دعمها للأونروا بمراجعة قراراتها واستئناف تمويلها للوكالة، وذلك حتى لا تتعمق الكارثة الإنسانية الحالية في غزة أكثر مما هي عليه. وتجدد دولنا موقفها الثابت من عدالة القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وإقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

تعرب دول مجلس التعاون عن تقديرها للمسار التفاوضي المستمر حول الوصول لاتفاق إطاري لهدنة إنسانية جديدة في قطاع غزة، بتيسير من بلدي، دولة قطر، وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغية إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وضمان وصول المزيد من المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة وحماية المدنيين.

تعرب دول مجلس التعاون عن أسفها البالغ لفشل المجلس اليوم في اعتماد مشروع القرار (S/2024/173) المقدم من الجزائر والمدعوم من المجموعة العربية، والذي أيدته أغلبية أعضاء المجلس، كونه مشروع قرار إنساني في مضمونه ويتسق مع القانون الدولي الإنساني. ونود التنويه في هذا الصدد إلى أن دولنا سوف تستمر في جهودها في العمل مع الشركاء للسعي في كل المسارات لضمان الوصول إلى وقف إطلاق نار إنساني فوري في قطاع غزة، حقنا لدماء أشقائنا الفلسطينيين

في القطاع ولضمان وصول المزيد من المساعدات الإنسانية والإغاثية وحماية المدنيين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الأدب (تونس): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية.

وأود في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، وبلدكم غيانا على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأعرب لكم عن الشكر لعقد هذه الجلسة. ونتقدم بالشكر إلى الجزائر، العضو العربي في المجلس، على مبادرتها بتقديم مشروع القرار (S/2024/173) ومساعيها طوال مسار المفاوضات من أجل الحفاظ على وحدة المجلس والتوصل إلى توافق حول مطلب وقف إطلاق النار الفوري لأسباب إنسانية لا تخطئها العين، وباعتباره الإجراء الأكثر إلحاحا في ظل الأوضاع الكارثية التي تردى فيها قطاع غزة والمعاناة الإنسانية الرهيبة للسكان الفلسطينيين نتيجة مواصلة سلطات الاحتلال لعدوانها وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي تقترفها في حق الشعب الفلسطيني بلا هوادة، علاوة على إمعانها في إجراءات العقاب الجماعي ومنع المساعدات الإنسانية والطبية والغذاء والماء والوقود وكل وسائل الحياة.

تتوجه المجموعة العربية بالشكر للدول الأعضاء في مجلس الأمن التي ساهمت بكل إيجابية وبشكل بناء في مسار المفاوضات بخصوص مشروع القرار وصوتت لفائدته، وبقدر ما تعرب عن أسفها لفشل المجلس في اعتماد مشروع القرار وعجزه مرة أخرى عن الاضطلاع بمسؤوليته القانونية والأخلاقية باعتباره الجهاز الرئيسي المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإنها تجدد تأكيد تمسكها، كما العديد من دول العالم وأعضاء مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية والدولية، بضرورة إقرار وقف فوري لإطلاق النار ومنع تنفيذ سلطات الاحتلال لمخططها الذي يستهدف أكثر من 1.5 مليون فلسطيني في رفح ومنع تكرار جرائم التهجير القسري للفلسطينيين وإفراغ الأرض الفلسطينية من سكانها.

وتعتبر المجموعة العربية أنه من غير المقبول بكل المقاييس، أن يظل مجلس الأمن مرتهنا للحسابات السياسية والمصالح الضيقة، في حين تتواصل الاعتداءات اليومية على الشعب الفلسطيني وتتعمق معاناته ويفقد الآلاف من أبنائه، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والنساء والمرضى.

إن عجز مجلس الأمن اليوم عن التكلم بصوت واحد وإعلاء مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والحق في الحياة يوجه، مرة أخرى، الرسالة الخاطئة للقوة القائمة بالاحتلال ويطلق يدها لتواصل جرائمها واستهتارها بالشرعية الدولية واعتبار نفسها فوق القانون والمساءلة. كما يُعمِق أزمة الثقة في مصداقية هذا الجهاز الأممي الهام.

وفي هذا السياق، تجدد المجموعة العربية رفضها لسياسات الانحياز لمخططات سلطات الاحتلال وتوفير الحماية لها، على حساب أرواح الآلاف من الفلسطينيين التي تُزهق وأرضه التي تُسرق عن طريق مخططات التهجير والاستيطان.

وتؤكد المجموعة العربية رفضها لازدواجية المعايير التي ساهمت في إطالة أمد القضية الفلسطينية وفي عدم تنفيذ أي من القرارات الخاصة بها، بكل ما رافق ذلك من مجازر وتنكيل في حق الشعب الفلسطيني وانتهاكات لحقوقه. وهي تُطالب بالتعاطي مع كل القضايا والوضعيات بنفس المقاييس ودرجة الالتزام. كما تُطالب المجموعة العربية المجتمع الدولي ومجلس الأمن بضمان توفير الحماية للفلسطينيين وتسريع دخول وإيصال المساعدات الإنسانية من دون إعاقة إلى قطاع غزة، تنفيذا لقراري مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023). كما تؤكد على دعمها الكامل لجهود كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، سيغريد كاغ، ومساعيها للاستجابة للحالة الإنسانية الكارثية التي يشهدها القطاع.

إن الجهود الجارية للتوصل إلى اتفاق إطار لتبادل الأسرى والمحتجزين وإقرار هدنة، لا تتعارض مع مطلب الوقف الفوري لإطلاق النار الذي لا يمكن إلا أن يساعد على تسهيل مثل هذه المساعي. ولا تفسير للإصرار على رفض اعتماد مشروع القرار الخاص بهذا المطلب، وتمكين المجموعة الدولية ومجلس الأمن من التكلم بصوت

واحد، إلا سعي حكومة الاحتلال لمواصلة عملياتها العسكرية وتنفيذ مخططها الرامي إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم.

ومن هذا المنطلق، وإزاء هذا التوجه الذي يهدف إلى تحييد مجلس الأمن ومنعه من تحمل مسؤوليته التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة في مثل هذه الأوضاع الكارثية، فإننا نتساءل عن محددات دور المجلس؟ ومتى سيسمح له بالقيام بهذا الدور المفترض؟ وكم من روح بريئة يجب أن تُزهق قبل أن يتحقق ذلك؟ ألا يكفي قتل أكثر من 28 ألفا، وجرح حوالي 70 ألفا، وتهجير أكثر من 1.3 مليون، وتدمير كل البنى التحتية والمساكن والمستشفيات والمدارس ودور العبادة ومكاتب الأمم المتحدة وقتل العشرات من موظفي الوكالات الأممية والإنسانية والصحفيين؟

كذلك، تُدين المجموعة العربية بأشد العبارات اعتداءات السلطة القائمة بالاحتلال المتكررة على أراضي كل من سورية ولبنان وخرقها لسيادتهما، وقتلها للمدنيين الأبرياء، وهو ما يقوض الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم. ستواصل المجموعة العربية تحركاتها على جميع المستويات وفي كافة المحافل لتتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها بعيدا عن الانتقائية والحسابات السياسية، ولتفرض على سلطات الاحتلال احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتضع حدا لمخططاتها، وانتهاكاتها الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): لقد شهدنا صباح اليوم مجددا نموذجا صارخا من ازدواج المعايير، فقد أعاق الوفد الأمريكي للمرة الثالثة، محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في غزة، رغم تصويت 13 عضوا في مجلس الأمن لصالح مشروع القرار الجزائري (S/2024/173) المقدم بدعم كامل من المجموعتين العربية والإسلامية في الأمم المتحدة.

وبقدر العرفان للجزائر، العضو العربي بمجلس الأمن، على تقديم القرار، وبقدر الامتنان لكل من صوت لصالح مشروع القرار، يعبر وفد مصر عن المزيد من الإحباط وخيبة الأمل إزاء استمرار عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية لمساعي وقف إطلاق النار، عبر اضطلاع الجهاز الرئيسي المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين بواجباته.

أين يقف هذا التصويت الأمريكي إزاء المعاناة الإنسانية التي وصلت لحد الكارثة بعد الأسبوع العشرين من الحرب على غزة؟ وكيف يستقيم أن تتم دعوتنا إلى مجتمع دولي قائم على القواعد، فيما عندما نطلب تطبيق تلك القواعد، لا نلقى سوى الآذان الصماء؟ أليس أمين عام الأمم المتحدة وإعماله للمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، بكاشف للإجراء المطلوب من مجلس الأمن؟ أليس القرار الصادر من محكمة العدل الدولية والذي طلب اتخاذ إجراءات محددة بكاشف للحاجة الفورية لوقف إطلاق النار؟ أليست تقارير مكتب تنسيق الشئون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية والأونروا وما تعكسه بشأن كارثية الوضع الإنساني الراهن في غزة ولا سيما على الحدود مع مصر في رفح، بكافية لتقنع الوفد الأمريكي بالتصويت لصالح وقف إطلاق النار بعد مرور 140 يوما على بدء النزاع، وبعد أن فقد أكثر من 30 ألف إنسان أغلبهم من النساء والأطفال حياتهم جراء الحرب الجائرة في غزة؟

مصر هي أول من أقام السلام مع إسرائيل من الدول العربية، ومصر هي أحرص الدول على استقرار منطقة الشرق الأوسط. وبينما يتواصل إخفاق مجلس الأمن في إيقاف الحرب، ستستمر مصر في تحمل العبء الأكبر سياسيا وأمنيا وإنسانيا جراء الأزمة. ولكنها ملتزمة بالعمل المضني والمتواصل على كافة الأصعدة لإيقاف نزيف الدماء.. لإيقاف الحرب المدمرة.. لاستعادة الأفق السياسي.. لتحقيق آمال الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في الأمن والاستقرار وفقا لقرارات الشرعية الدولية وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

مصر تتفاوض وتتوسط بمنتهى الجدية، بالتنسيق مع كل من الولايات المتحدة وقطر وإسرائيل والجانب الفلسطيني، لسرعة إطلاق المحتجزين والرهائن والأسرى الفلسطينيين، وسرعة دفع المساعدات الإنسانية بأقصى سرعة وبأكبر قدر ممكن لإنهاء الوضع الإنساني الكارثي في غزة لإنقاذ الأشقاء الفلسطينيين من الحصار الجائر

المفروض عليهم من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتصدي لكافة المحاولات الإسرائيلية لفرض التهجير القسري للشعب الفلسطيني بهدف تصفية قضيته النبيلة.

تناشد مصر مجلس الأمن وكل القوى الدولية المسؤولة إنقاذ خيار السلام عبر الإنفاذ الفوري لوقف إطلاق النار. هذا، لن يعرقل جهود الوساطة الجارية، بل سيتيح لها الظروف المناسبة لتنجح. دعونا نتفاوض ونتوسط وسط انسياب المساعدات الإنسانية واستعادة الهدوء وتضميد جراح المصابين، خاصة الأطفال اليتامى والنساء الثكلى، بدلا من أن نتفاوض وسط الدمار والخراب الذي تخلفه آلة الحرب الإسرائيلية المدمرة.

نداء مصر لكم جميعا واضح وبسيط: أوقفوا إطلاق النار الآن. وأرجو ألا يخطئ أي طرف مجددا إدراك هذه الرسالة النبيلة والمباشرة، والتي لا تهدف سوى لحماية المدنيين بدون حسابات سياسية. وتحذر مصر مجددا من المخاطر الكارثية والمحدقة بالأشقاء الفلسطينيين جراء الخطط الإسرائيلية المعلنة لاقتحام مدينة رفح. كما تحذر مصر من استمرار تدهور الوضع الإقليمي جراء استمرار هذه الحرب المدمرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): سمعنا في وقت سابق ممثل إسرائيل يطرح سؤالا على الوفد الصيني. وردا على ذلك، نود أن نقول إن كل حياة غالية، ولكل حياة الحق في الحماية.

وفيما يتعلق بإشارة ممثل إسرائيل إلى المواطنة الإسرائيلية المحتجزة، نوا، فإن والدتها كانت سابقا مواطنة صينية. وقد التقى دبلوماسيونا مؤخرا، هنا في نيويورك، بأصدقاء نوا بناء على طلب البعثة الدائمة لإسرائيل. وشأننا شأن أصدقائها وعائلتها، نأمل أن تتمكن نوا من العودة إلى وطنها قريبا. وفي الواقع، لم تتوقف الصين مطلقا عن الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين.

ولذلك نأمل أن يُحرز تقدم في مفاوضات إسرائيل مع حماس، بوساطة قطر ومصر. وكما أكدنا مرارا تكرارا، فإن العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين ليس هو الاستجابة المناسبة. ولن يؤدي ذلك إلا إلى نتائج غير مجدية. والسبيل الوحيد نحو السلام بين البلدين هو تنفيذ حل الدولتين من أجل تجنب كارثة أكبر. والأولوية الملحة هي وقف فوري لإطلاق النار. ونأمل أن تستمع إسرائيل إلى أصوات غالبية المجتمع الدولي، وينبغي لها، بعد الاستماع إلى أصوات أعضاء المجلس والبلدان الأخرى، أن تحكم على الأشياء من المنظور الصحيح بدلا من تغيير الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.